الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

19 مارس 1962

مـــحـــاضـــرات في مـــقـــيـــاس ملتقى "المدينة والصحة"

موجهة لطلبة ماستر السنة الثانية

ماستر تخصص "القانون الطبي"

إعداد الأستاذ :

– صحبي محمد أمين

السنة الجامعية:

2022–2021

مقدمة:

تعتبر المدينة هي ظاهرة قديمة جدا ساهمت في نشأتها عدة عوامل التي تصوغ أساليب الحياة فيها تتلاءم مع بُنيتها العُمرانية، والاقتصادية، والأيديلوجيه، والصحية وتُناسب الطابع الاجتماعي الخاص بها، ويهدف تسيير المدن إلى إلغاء الفوارق الإجتماعية داخل المدينة من خلال إنشاء مجال حضري متوازي يتضمن تجهيزات والخدمات المقدمة لسكان التجمع الحضري مما ينعكس بالإيجاب على نوعية الحياة الحضرية والخدمات ككل، وقد بلغت الحياة في المدينة ذروة التعقيد، مما جعل أنماطها المعيشية تتغير من أجل أن تتماشى مع مكوّنات الحضارة المُعاصرة، وأصبح على السكّان ملزمون بالتكيُّف والتوافق مع أوضاع وظروفها، إذ تعتبر الصحة من أساسيات هذه الخدمات وذلك بالنظر للدور الرئيسي الذي تلعبه في المحافظة على إستقرار الصحي والمعنوي لسكان المدينة إلى جانب الحفاظ على ديمومة الحياة الحضرية العادية وهي من أهم المعايير والمؤشرات التي تظهر أو تبين مدى الرقي والتطور الذي توصل إليه ذلك المجتمع ويتوقف ذلك على مدى تمتع الأجهزة الحكومية بإستراتيجية التسيير المحكم للهياكل الصحية داخل المدن.

1-الإشكالية:

تشكل الصحة اليوم من أكثر القطاعات أهمية في مجالات التنمية المستدامة، وقد قطعت الجزائر أشواط كبيرة لترقية الصحة داخل المدن، حيث عملت الدولة على توفير عدد كبير من الهياكل والمؤسسات الصحية عبر مختلف ولايات الوطن وتبني مخططات التنظيم الصحي في المدن الكبرى وفي مقابل ذلك فإن نجد مؤسسات صحية في مدن حضرية تواجه تحدي كبير مع المحيط الخارجي من تطور تكنولوجي وكذا قلة الموارد كل هذا يجعل المدن ملزمة بتغيير طريقة تسييرها وتنظيمها لمواجهة التحديات المفروضة عليها، من هنا نطرح الإشكالية الآتية : **إلى أي مدى إستطاع التشريع الدولي والجزائري في توفير حماية كافية لصحة السكان بتحقيق برامج وأهداف مدن صحية نموذجية لترقية الصحة العامة والتنمية المستدامة؟ وماهي الميكانيزمات والآليات الكفيلة بذلك؟.**

2-أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في تقييم الواقع الصحي داخل المدن الجديدة والوقوف على أهم المشاكل التي تقف أمام إستراتيجية ترقية الصحة للأفراد في المدن الحضرية كون هذه الأخيرة تشكل أكبر تجمع حجما وتعداد سكاني.

تبرز أهمية الموضوع في تسليط الضوء على إستراتيجية الحضرية للمدن الصحية من خلال تبيان الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه إدارة المؤسسات في تقديم خدمات صحية وتحسيس الجهات المسؤولة عن أهمية تطوير و ترقية برامج الصحية داخل المدن في إطار ما يسمى بالخريطة الصحية.

3-أهداف الدراسة:

تولّد الأنشطة الحضرية بصفة خاصة مشاكل صحية تتعلق بالعديد من العوامل المحدِّدة لهذه الأخيرة، التي نعنى بها العوامل الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية وغيرها. تلعب دورا أساسيا في صحة وتطوير الأمراض ، قد تظهر آثارها على المدى الطويل إلى حد ما ولذلك فإن صحة الفرد أو السكان هي نتيجة الآثار المشتركة لمحددات الصحة". على هذا النحو، يهدف هذا الفصل إلى تحديد الأسباب الحقيقية المسببة للمشاكل الصحية في المجالات:الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية ...إلخ.

- التعرف على المشاكل المتعلقة بالخدمات الصحية داخل المدن.
- إستعراض وتحليل المدن الصحية
- التعرف وتقييم سياسات والبرامج المسطرة من طرف الجهات المسؤولة عن القطاع الصحي.
- تبيان معالجة التشريع الدولي والداخلي لمسألة المدن الصحية

4- الإطار الفكري والنظري للمدينة الصحية

لقد اختلفت التعاريف التي تتناول المدينة باختلاف الحضارات التي وجدت فيها واختلاف البعد الذي ارتكزت عليه، ويعرف هذا العضو الحي، الذي تحركه مجموعة من العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في إطار العوامل البيئية، ففي عام 1967 كتب هنري ليفبر Henri Lefebvir يقول : "إن محاولة إصلاح جوانب الحياة الإجتماعية، أو مشروع الحق في المدينة، هو بمثرلة صرخة ومطالبة ونداء إستغاثة، إنه حق مكتسب ومتجدد في إصلاح الحضر"، وبناءا على الميثاق العالمي للأمم المتحدة بشأن مشروع الحق في المدينة، فإن التشريع يحدد المبادئ

الأساسية للحكم الحضري ألا وهي الإستدامة والديمقراطية والإنصاف والنزاهة والعدالة الإجتماعية ويكرس مجموعة متنوعة من الحقوق لسكان الحضر.

وتعرف المدينة من الناحيتين:

أ–لغة: المصر الجامع ووزنها فعيلة، لأنها من مدن وقيل : مفعلة بفتح الميم لأنها من: دان والجمع: مدن ومدائن بالهمز على القول بالأصالة الميم ووزنها: فعائل، وبغير الهمز على القول بزيادة الميم ووزنها مفاعل لأن للياء أصلا في الحركة فترد إليه ونظيرها في الإختلاف معايش

ب–أما إصطلاحا والمدينة وإن أطلق على أماكن كثيرة فهو علم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهي أبيات أو بيوت مجتمعة كثيرة تجاوز حد القرى كثرة وعمارة و لم تبلغ حد الأنصار.

4–1 مفهوم المدينة الصحية وأهدافها

المدينة الصحية هي المدينة التي تقوم بإستمرار بخلق وتحسين تلك البيئات المادية والإجتماعية وتوسيع هذه الموارد المجتمعية التي تمكن الناس من دعم كل منهما للآخر في أداء جميع وظائف الحياة وتطوير إمكاناتهم وإستغلالها الإستغلال الأمثل.

المدينة الصحية تلزم لعملية محاولة الوصول إلى بيئات مادية وإجتماعية أفضل، حيث أن أي مدينة يمكن أن تبدأ عملية التحول إلى مدينة صحية إذا إلتزمت بمبادئ تطوير وصيانة البيئات المادية والإجتماعية التي تدعم وترفع من مستوى الصحة العامة ومستوى معيشة ونوعية الحياة للسكان، وهي المدينة التي تعمل ما يلي:

- تحسين بيئتها الطبيعية والإجتماعية والإقتصادية.
- تعريف سكانها بكيفية تنمية موارد مجتمعهم ودعم بعضهم البعض.
- تتوفر المدرسة على كفاءات وقدرات قادرة على أداء المهمة.
- التعاون مع القطاعات المعينة التي تقدم كافة الخدمات مثل: (الأمن، الصحة، البلديات، التعليم، المياه والصرف الصحي، الكهرباء، وغيرها) مما سيمكنهم من الوصول لأعلى مستويات من الإمكانيات والخدمات في المجتمع، ومن ثم تمتعهم بأفضل مستويات من الأداء في أعمالهم وحياتهم.

4–2 تعريف المدينة الصحية

المدينة الصحية (أو المدن الصحية) هو مصطلح يستخدم في الصحة العامة والتصميم العمراني لإعطاء إنطباع عن السياسة في الصحة، وقد تم إشتقاق الشكل الحديث لمصطلح المدينة الصحية

من مبادرة منظمة الصحة العالمية للمدن والقرى الصحية التي إنطلقت عام 1986، ولكن تـــاريخ هذا المصطلح يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، وقد تم تطوير المصطلح بالإشتراك مع الإتحـــاد الأوروبي، ولكنه أصبح مصطلحا دوليا كطريقة لإنشاء سياسة صحية عامة على المستوى المحلي من خلال ما يعرف بالتعزيزات الصحية، ويؤكد ذلك على الأبعاد المتعددة للصحة كمـــا تم وضـــع دستور منظمة الصحة العالمية وميثاق أوتاوا لتعزيز الصحة، كما يستخدم مصـــطلح المجتمعـــات الصحية أو ما يعرف في بعض مناطق أمريكا اللاتينيـــة باســـم Municipios saludables، كبديل لهذا المصطلح.

وتعريف منظمة الصحة العالمية للمدينة الصحية على أنها:" المدينة التي تعمل باستمرار على إعداد وتطوير بيئة طبيعية وإجتماعية وعلى تعريف سكانها بكيفية تنمية موارد مجتمعهم ودعم بعضـــهم البعض في تنفيذ جميع أنشطة الحياة وفي التطوير بإستغلال جميع ما لديهم من إمكانيات كامنة".

3-4 أهداف ومعايير المدينة الصحية:

- تتمثل أهداف المدن الصحية فيما يلي:

بيئة نظيفة وآمنة ذات جودة مادية عالية (بما في ذلك جودة السكن)، وتحقيق نظام بيئي مســـتقر ومستدام على المدى الطويل، ومجتمع قوي يدعم بعضه بعضا وغير إستغلالي، وهناك درجة عاليـــة من المشاركة والرقابة من قبل الجمهور على القرارات التي تؤثر على حياتهم، والصحة والرفاهية، وتلبية الإحتياجات الأساسية (على الغذاء والماء والمأوى والدخل والسلامة والعمل) لجميع النـــاس في المدينة، والوصول إلى مجموعة واسعة من الخبرات والموارد، وتوسيع الإتصـــالات، والتفاعـــل والتواصل، وإقتصاد متنوع وحيوي بالمدينة، وتشجيع الترابط مع الماضي، مـــع التـــراث الثقـــافي والتنوع البيولوجي من سكان المدن ومع الجماعات والأفراد الآخرين، والحصول على المســـتوى الأمثل من الخدمات الصحية العامة والرعاية المناسبة المرضى وتكون في متناول الجميـــع، والحالـــة الصحية العالية(إرتفاع مستويات صحية إيجابية ومستويات منخفضة من المرض)، وخلق بيئة داعمة للصحة، وتحقيق نوعية جيدة من الحياة، وتوفير فرص الحصول على الرعاية الصحية، ودعم وتعزيز قدرة المحافظة ومجلس المدينة في التصدي للمشاكل الصحية والبيئية والاجتماعية و التنموية بالمدينة باستخدام أسلوب المشاركة والتعاون بين كافة أفراد المجتمع، وحث المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الوطنية والدولية على المشاركة في برامج وأنشطة المدينة الصحية والعمل علـــى وضع إستراتيجية متكاملة للمدينة الصحية بإشراك كافة القطاعات والعمل على تحقيقها .

تتمثل معايير المدن الصحية كالآتي:

تنظيم وتعبئة المجتمع من أجل الصحة والتنمية، والتعاون بين القطاعات والشركات وأنشطة الدعوى، ومركز المعلومات المجتمعية، والمياه والصرف الصحي وسلامة الأغذية والتلوث، والتنمية الصحية، وتأهب لحالة الطوارئ والإستجابة، والتعليم ومحو الأمية، وتنمية المهارات والتدريب المهني وبناء القدرات، وأنشطة القروض الصغرى.

5- المدينة الصحية من المنظور الدولي والداخلي

من أجل التعامل مع القضايا الحضرية بطريقة شاملة، ظهرت الحركة الدولية للمدن الصحّية أولا في كندا في عام 1984 نتيجة لندوة حول تورنتو صحّية بحلول عام : 2000 ما بعد الرعاية الصحية وبعد ذلك، أطلق المكتب الإقليمي لأوروبا لمنظمة الصحة العالمية برنامج المدن الصحّية في عام 1986 بمشاركة11 مدينة أوروبية .وتمثّل هدف البرنامج في تقديم أداة لاختبار تنفيذ استراتيجية الصحة للجميع في المناطق.

الحضرية، وأصبح هذا البرنامج حركة عالمية وطرح أسلوباً بين القطاعات لتحقيق المكاسب الصحية، كان المكتب الإقليمي لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية واحداً من أوّل المكاتب الإقليمية التي روجت لمفهوم المدن الصحّية.

إن المدينة في التشريع الجزائري هي مجرد آلية للتسيير الحضري هدفها الأساسي تنسيق السياسات العمومية الموضوعة من أجل تحسين الإطار المعيشي للمواطن من خلال سياسة المدينة ووسائلها القانونية المتمثلة أساس في أدوات التخطيط المجالي والعمران.

لتصنيف وتأهيل المدينة الصحية يجب عليها تحقيق وإستكمال ثلاث خطوات:

- الإنضمام إلى الحركة الإقليمية المعنية بالصحة والتحضر
- الإنضمام إلى شبكة المدن الصحية الإقليمية
- طلب إجراء تقييم من أجل تصنيف المدينة كواحدة من المدن الصحية العالمية، وتلقى شهادة بهذا التصنيف من المكتب الإقليمي.

5-1 المدينة الصحية من المنظور الدولي

في عام 1987، قام المكتب الإقليمي لأوروبا **Regional for Europe** التابع ل"منظمة الصحة العالمية" بالتعاون مع 11 مدينة بتأسيس مشروع "المدن الصحية"، وكان الهدف الرئيسي

هو الأخذ بعين الإعتبار أساس برنامجها ومدى فعالية ومستقبل مبادرة المدن الصحية كتطبيق للصحة العامة.

يعتمد برنامج المدن الصحية على مبادئ وإستراتيجيات "**الصحة للجميع**"، التي تؤكد على الوقاية من الأمراض والتعاون الدولي والمشاركة المجتمعية، ويقدم ميثاق أوتاوا"إطار العمل الإستراتيجي ل"الصحة للجميع" وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على حركة "المدن الصحية" من خلال مبادئ أوتاوا للسياسات الصحية العامة.

أ-إعلان ألما-آتا للرعاية الصحية الأولية:

ركز المؤتمر على المشاكل القائمة في مجال الصحة العمومية وهذا بالتركيز على أهمية الرعاية الصحية الأولية في الخدمات الصحية الوطنية وكذلك مبادئها ونماذجها التنظيمية وآفاق التعاون الدولي في هذا المجال، وقد إعتمد إعلان ألما-آتا على تحديد الرعاية الصحية الأولية كوسيلة مناسبة لبلوغ المرمى المتمثل في "توفير الصحة للجميع بحلول عام 2000".

وكانت لمحة الإعلان قوية وصريحة جاء فيها تعبر عن الحاجة الماسة لعمل كل الحكومات وكل العاملين بالصحة والتنمية والمجتمع الدولي في سبيل وتعزيز صحة كل الناس في العالم، وإن الصحة تعني العافية الجسدية والعقلية والإجتماعية وليست مجرد الخلو من الأمراض وهي حق أصلي للإنسان يجب أن ترعاه القطاعات الإجتماعية والإقتصادية بالإشتراك مع القطاع الصحي، وليس من المقبول سياسياً واجتماعياً واقتصادياً اختلال ميزان العدالة الصحية بين الناس، وبالأخص بين الدول المتطورة والنامية، وكما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية مهمة لتحقيق الصحة للجميع، فتعزيز الصحة ضروري أيضاً لصيانة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويملك الناس حق المشاركة الفردية والجماعية في تخطيط وتنفيذ برامج الرعاية الصحية، وتقع على الحكومات مسؤولية رعاية صحة شعوبها عبر إجراءات صحية واجتماعية كافية لتحقيق هذا الهدف.

ب-ميثاق أوتاوا لتعزيز الصحة:

ميثاق أوتاوا لتعزيز الصحة الذي يعد ميثاق للعمل من أجل تحقيق مبدأ الصحة للجميع بحلول العام 2000 وما بعده، ولقد جاء هذا المؤتمر بالأساس تلبية للآمال الكبيرة والمتناهية للحركة من أجل الصحة الجماهيرية في كافة أنحاء العالم، وتم تحديد خمسة مجالات عمل لتعزيز الصحة في الميثاق وهي على النحو التالي:

- بناء سياسة عامة صحية
- خلق بيئات داعمة

- تعزيز العمل الجماهيري أو المجتمعي
- تنمية المهارات الشخصية
- إعادة توجيه خدمات الرعاية الصحية نحو الرقابة من المرض وتعزيز الصحة.

وخرجت توصيات المؤتمر على أنه على كافة المختصين وذوي الصلة بالتعاون نحو تحالف قوي من أجل الصحة الجمهور ويناشد المؤتمر الصحة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى تشجيع تعزيز الصحة في جميع المحافل ومنح الدول في تحديد إستراتيجيات وبرامج عمل لتعزيز الصحة، وتم تبني الميثاق في المؤتمر العالمي لتعزيز الصحة " الحركة الجيدة من أجل صحة الجمهور" في 17-21 نوفمبر 1986أوتاوا أونتاريو كندا.

ج- إعلان شنغهاي لتعزيز الصحة (توافق آراء شنغهاي بشأن المدن الصحية):

أعلن قادة الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة ورؤساء البلديات وخبراء الصحة من جميع أنحاء العالم إلتزامين تاريخين لتعزيز الصحة العامة والقضاء على الفقر ، وجاء ذلك في مؤتمر العالمي لتعزيز الصحة في شنغهاي بتنظيم من منظمة الصحة العالمية واللجنة الوطنية وتنظيم الأسرة بالصين الشعبية.

جاء إعلان شنهاي بإلتزامين هامين:

- **الإلتزام الأول:** هو إعلان شنغهاي لتعزيز الصحة الملزم بإتخاذ قرارات سياسية جريئة من أجل الصحة، ويشدد على الروابط بين الصحة ورفاه البشر وأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- **الإلتزام الثاني:** توافق شنقهاي لرؤساء البلديات للمدن الصحة، وهو يحتوي على إلتزام أكثر من 100 رئيس بلدية بتعزيز الصحة من خلال تحسين إدارة البيئات الحضرية.

وأن هذه الإلتزامات تعتمد على عمل الحكومات لحماية الناس من المخاطر الصحية وتوفير الوصول إلى خيارات الصحية ونشر الوعي لكيفية الحفاظ على صحة جيدة، ويسلط إعلان شنغهاي الضوء على حاجة الناس ليكونو قادرين على أخذ زمام صحته بأيديهم بما يمكنهم من إختيار نمط صحي مؤكدا على الحاجة إلى سياسات حضرية سليمة، تدعم الإندماج الإجتماعي بين القضايا التي تعزيزها في توافق رؤساء البلديات.

2-5 مبادئ برنامج المدن الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية9 :

- تلبية الإحتياجات الأساسية (الغذاء، والماء، والمأوى، والدخل، والأمان، والعمل) لكل أفراد المدينة

- بيئة طبيعية نظيفة وآمنة بجودة عالية، ويتضمن ذلك جودة الإسكان
- نظام بيئي مستقر في الوقت الحالي ومستمر في الأجل الطويل
- إقتصاد متنوع ونشط ومتجدد
- مجتمع مدعم وغير مستغل وعلاقات متبادلة
- درجة عالية من المشاركة والرقابة من قبل الجمهور فيما تعلق بالقرارات المؤثرة على حياتهم، والصحة والسعادة
- التشجيع على التواصل مع الماضي، ومع التراث الثقافي والبيولوجي لسكان المدينة، ومع الجماعات والأفراد الآخرين
- الوصول إلى مجموعة متنوعة واسعة من الخبرات والموارد مع فرصة مجموعة متنوعة واسعة من التواصل، والتفاعل والإتصالات
- شكل مركب ملائم ومدعم للخصائص السابقة
- أفضل مستوى لصحة عامة ملائمة وخدمات رعاية المريض يمكن وصولها للجميع
- وضع صحي عالي المستوى (مستويات عالية من الصحة الإيجابية ومستويات منخفضة من المرض).

ويتضمن برنامج "المدن الصحية" في الإقليم الأوروبي التابع ل"منظمة الصحة العالمية" أربع عناصر أساسية:

- مدن محددة يتم اختيارها تخصص لمدخل شامل لتحقيق أهداف البرنامج.
- شبكات عمل قومية وشبه قومية تسهل، بالإشتراك مع "يورونت" EURONET، عملية التعاون بين المشاركين
- يتم تطبيق "خطط العمل المتعددة للمدينة" multi city action plans (MCAPs) من خلال شبكات عمل المدن المشاركة في قضايا معينة ذات إهتمام مشترك
- مشروعات نموذجية في وسط أوروبا.

5-3المدينة الصحية من منظور النصوص التشريعية الجزائرية

إن توجه الدولة الجزائري بعد سنة ألفين لإحداث تنمية حضرية تندرج ضمن المفهوم العام لتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة كترجمة لمنظور الدولة الحديثة الذي تسعى الجزائر لإحتواءه **11**، وكانت سنة ألفين وواحد الإنطلاقة الأولى لتلك السياسة بصدور القانون رقم 01-20 المؤرخ

12ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، والذي جاء تلبية لحاجة الدولة الجزائرية في تنفيذ سياستها التنموية الشاملة، التي ترتكز على تهئية الإقليم وتنميته بدرجة أولى، وذلك على اساس الإختيارات الإسترتيجية التي يقتضيها مشروع تنمية الإقليم الوطني ،تنمية تكون منسجمة على اساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي .

بعد ذلك صدر القانون 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002،المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة، هذا وأعقب هدا القانون، صدور القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتضمن قانون التوجيهي للمدينة والذي يهدف الى تحديد الأحكام الخاصة الرامية الى تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وقد إعتمدت سياسة المدينة المتبناة في ظل القانون التوجيهي للمدينة في الجزائر على جملة من المخططات تحت تسمية "أدوات للتخطيط المجالي والحضري"، والتي تشكل الوسائل أو الأدوات القانونية التي تتوفر عليها مختلف السلطات العمومية من أجل تسيير الشؤون المختلفة للمدينة، وقد شملت هذه الأدوات، المخططات التالية:

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المخطط الجهوي لجهة البرنامج، المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى، مخطط تهيئة الإقليم الولائي، المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران، مخطط شغل الأراضي، مخطط تهيئة المدينة الجديدة، المخطط الدائم لحفظ القطاعات وإستصلاحها، مخطط وإستصلاح المواقع الأثرية والمنطقة المحمية التابعة لها، المخطط العام لتهيئة الحظائر الوطنية.

إلى جانب ذلك تعتمد سياسة المدينة على "أدوات التخطيط والتوجيه القطاعية" لا سيما تلك المتعلقة بحماية البيئة، التراث الثقافي، العمران، النقل، المياه، التجهيزات والمنشآت، كل ذلك يوضع في إطار للتشاور والتنسيق بغرض ضمان التطبيق المتفق عليه والمتناسق والناجع لهذه الأدوات، وعليه فإن تحليل مختلف المخططات المعتمدة في إطار سياسة المدينة يسمح بتصنيف هذه المخططات، وفقا للقانون المنظم لأحكامها إلى مجموعتين رئيسيتين:

الأول المخططات الخاضعة للقانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

والثاني المخططات الخاضعة للقانون المتعلق بالتهيئة والتعمير.

وفي هذا الإطار أولت السلطات الجزائرية منذ الإستقلال أهمية بالغة للقطاع الصحي بما إستثمرته من أموال في سبيل ترقية المنظومة الصحية عبر أنحاء التراب الوطني وكذا من خلال المخطط الوطني للتنظيم الصحي.

وقد نص المشرع الجزائري في المادة السادسة من قانون الصحة الجزائري رقم 18-411 على أنه " تهدف المنظومة الوطنية للصحة إلى التكفل بإحتياجات المواطنين في مجال الصحة بصفة شـــاملة ومنسجمة ومستمرة.

ويرتكز تنظيمها وسيرها على مبادئ الشمولية والمساواة في الحصول على العلاج والتضامن والعدل وإستمرارية الخدمة العمومية والخدمات الصحية."

6- إستراتيجية تخطيط وإدارة المدينة الصحية

إن نجاح أي منظمة راجع إلى قدرتها على تحقيق أهدافها، و حتى تحقق المنظمة أهدافها ينبغي حسن التدبير و هو يعني أن تقوم عملية التسيير على أسس علمية سليمة بكل خطواتها المتمثلـــة في التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة وبالاعتماد على أساليب و تقنيات معينة، فأغلب الدراسات في جل الميادين توصلت إلى أن أهم المشاكل التنظيمية التي تعاني منها الإدارات بشكل عام و الإدارات العمومية بشكل خاص راجع إلى التسيير العشوائي لهاته المؤسسات.وبعد أن تطرقنا الى مفهـــوم التسيير في الفصل السابق سنحاول لأن نوضح العلاقة بين التسيير والتجهيزات الصحية.

لقد أورد المشرع الجزائري في القانون 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية 17 الصـــادر في ســـنة 1987 من النصوص القانونية الأولى التي أوردت بعض أصناف المدن مثل التجمعات الحضـــرية الكبرى، المراكز الحضارية الكبرى، التجمعات السكنية، والمدن الصغيرة والمتوسطة والجديدة، لكن من دون إعطاء تعريف واضح ومحدد لها ليبقى بذلك مفهوم المدينة مغيبا في القانون الجزائـــري إلى غاية صدور قانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الذي وضع تصنيف لبعض المدن وهي الحاضرة الكبرة، المساحة الحضارية، المدينة الكبيرة، المدينة الجديدة، المنطقة الحساسة.

6-1 مفهوم التخطيط والخريطة الصحية:

يرتبط علم الصحة العامة بالعلوم الإجتماعية إرتباطا وثيقا وهذا ما جعل الكثير مـــن علمـــاء الصحة يعتبرونه علما من العلوم الإجتماعية، ويؤكدون على أهمية دراســـة العلـــوم الإجتماعيـــة كأساس ضروري لدراسة الصحة العامة، إذ تطور علم الصحة العامة في إتجاه يحول فلسفته مـــن الإهتمام بالفرد إلى الإهتمام بالمجتمع ككل، ومن بين أشهر مفاهيم الصحة العامة أنها علم وفـــن، ليتمكن كل فرد في المجتمع من الحصول على حقه المشروع في الصحة والحياة، وعلى هذا أصـــبح علم الصحة العامة يعني إنه علم تشخيص وعلاج المجتمع وهذا ما دعا العاملين في مجـــال الصـــحة العامة إلى دراسة تركيب المجتمع، وبالنظر إلى مصطلح الصحة العامة نجد أنه يتكون من كلمـــتين

إحداهما هدف عام وهو الصحة، وثانيتهما هي أفراد المجتمع، وهذا يؤكد على ضـــرورة دراســـة الناس أو أفراد المجتمع حتى يمكن تحقيق أعلى مستوى صحي لهم.

أ-تعريف التخطيط الصحي:

هو إتباع الطريقة العلمية والصحية لاكتشاف وتحديد المشكلات سواء كانت الإدارية منـــها أو الصحية المتوقع حدوثها وبالتالي العمل على دراستها مسبقا و اتخاذ الخطوات و الإجراءات اللازمة لتفاديها أو الحد من عمق أثارها المستقبلية إن وقعت التخطيط الصحي هدفه تحسين الصحة سواء كان دالك من أجل منطقة أو تجمع سكاني أو برنامج صحي أو خدمة صحية معينـــة، ويعمـــل التخطيط الصحي على تحقيق أهداف الرعاية الصحية والوقاية الصحية والتأهيل الصحي من خلال إصدار التعليمات الإدارية والصيانة الوقائية والتنسيق بين المؤسسات الخدميـــة، وعلـــى مســـتوى المؤسسات والمنظمات الصحية هو في اختيار المداخل التكنولوجية الصحية الـــتي تتفـــق وتحقيـــق اتجاهات السياسة الصحية للدولة ويتمشى مع القوانين والنظم المعمول بها وتكون مناسبة لتحقيـــق أهداف التنمية الصحية بإستخدام القوى العاملة الصحية، كما يراعي فيه بالمقام الأول الدراســـة الشاملة للسوق التي تهتم بالمحددات والمخطوطات التي يضعها المخططين لإدارة النظام الصحي ومن بينهم المستفيدين من الخدمة ذاتهم، كما يعد التخطيط الصحي نموذج لعملية التخطيط الجمـــاعي المجتمعي وهو نهج جميع المنظمات الصحية لأنه السبيل إلى اللحاق بركب المجتمعات المتقدمـــة في أساليب تقديم الرعاية الصحية تشخيصا وعلاجا.

وقد تضمنت الفقرة الأولى من المادة السابعة لقانون الصحة الجزائري على أنه" يضمن التخطـــيط الصحي، في إطار التنمية الإقتصادية والإجتماعية والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، التوزيع المتناسق والعادل والعقلاني للموارد البشرية والمادية على أساس الإحتياجات الصحية بـــالنظر إلى التطـــور الديمغرافي في الأنماط الوبائية".

ب-تعريف الخريطة الصحية

هي عامل فعال في التخطيط الوطني والتهيئة العمرانية في المجال الصحي وهي أيضا تسمح بتنظيم الإمكانيات المادية والبشرية وتصحيح الاختلافات وتقليص الفوارق واللاتوازنات المسجلة المتعلق بالتهيئة العمرانية في إطار التنمية المستدامة والذي عبر القطاعات الصحية والمخططات القطاعية ومن بينها المخطط القطاعي للصحة، حيث نصت الفقرة الثانية من المادة السابعة لقانون الصـــحة

الجزائري على مايلي: " ويرتكز التخطيط الصحي على الخريطة الصحية ومخطط التنظيم الصحي المنصوص عليهما في المادتين 269 و271أدناه".

ج–الخريطة الصحية ومخطط التنظيم الصحي في التشريع الجزائري:

تهدف الخريطة إلى ما يأتي:

- التنبؤ بالتطورات الضرورية من أجل تكييف عروض العلاج،
- التلبية القصوى لإحتياجات الصحة
- تحديد تنظيم منظومة العلاج،
- تحديد شروط ربط مؤسسات الصحة بالشبكة،
- ضمان الحصول على العلاجات في كل نقطة من التراب الوطني وتحسينها.

كما تحدد الخريطة الصحية مقاييس التغطية الصحية وتضبط الوسائل الواجب تعبئتها على المستوى الوطني والجهوي، مع الأخذ في الحسبان، لا سيما الحوض السكاني والخصائص الوبائية والصحية والجغرافية والديمغرافية والإجتماعية والإقتصادية، قصد ضمان توزيع عادل للعلاجات الصحية، تعد الخريطة الصحية وتقيم وتحين دوريا، وفق كيفيات تحدد عن طريق التنظيم.

كما يهدف مخطط التنظيم الصحي إلى تفعيل تكييف وتكامل عروض العلاج وكذا التعاون، لا سيما بين مؤسسات وهياكل الصحة، وتحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

7– إدارة المدن الصحية:

من مواصفات المدينة الصحية أنها تلبي الاحتياجات الأساسية لسكانها، وتعتز بتراثها التاريخي والثقافي وتحتفي بها، وتضم مجتمعاً قوياً يتكاتف أبناؤه ويؤازرون بعضهم البعض، ويشارك أفراد المجتمع في تقديم الحلول للمشكلات التي تواجههم، و يكون له اقتصاد متنوع الجوانب ومتجدد، وتقوم في منظومة بيئية صحية اجتماعية مضمونة الاستمرار .

لتطبيق مشروع المدينة الصحية تتبع الخطوات العملية الترويج والتسويق لفلسفة ومفهوم المدن الصحية، وإنشاء المجلس التنفيذي والتنسيقي والإداري للمدينة الصحية والهياكل التنظيمية المجتمعية وتحديد المهام والمسؤوليات بالإضافة إلى دور الشركاء والتدريب وبناء القدرات للموارد البشرية على كافة المستويات التنظيمية ، وتحليل الواقع الصحي والاجتماعي والاقتصادي والتنموي للمدينة، للتعرف على المشاكل والصعوبات و وضع قائمة بالأولويات، وضع خطة العمل التنموية

للمدينة الصحية متضمنة المعايير للأماكن الصحية، وإنشاء نظام المعلومات والتوثيق والمرتسم الخاص بالمدينة الصحية، و تنفيذ المشاريع الصحية والاجتماعية والتنموية وفق الأولويات، و التتبع والتقييم المستمر للبرنامج.

وقد عرفت الجمعية الأمريكية للمستشفيات الإدارة الصحية بأنها: "تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وتنسيق الموارد والإجراءات والطرق التي بوسطتها يتم تلبية الحاجيات والطلب على الخدمات الرعاية الصحية والطبية وتوفير البيئة الصحية وذلك من خلال تقديم خدمات الرعاية الصحية للمستهلكين كأفراد وجماعات وللمجتمع ككل".

1-7 تسيير الإداري للمدينة الصحية

يعرف التسيير بأنه " العملية التي يتعين على المسيرين من خلالها ضمان أن يتم الحصول على الموارد واستخدامها بكفاءة وفعالية وملاءمة وفقا لأهداف المنظمة و أن الإجراءات تجري بشكل جيد باتجاه الإستراتيجية المحددة.

هو " مجموعة من القرارات التي تساعد في اتخاذ القرار و تسمح بالتدخل قبل، أثناء و بعد العملية، فهي نظام شامل للمعلومات الداخلية يسمح بتحقيق المركزية ويساعد على تلخيص وتفسير مجموعة المعطيات التي تمثل أداء كل نشاط أو وظيفة من وظائف المؤسسة.

ويعرفه بارجرون بأنه " العمليات التي يتم بها التخطيط، التنظيم، الإدارة الرقابة على الموارد المنظمة من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة "، أما كونتر وأدونال فقد أشار الى التسيير على أنه: " توفير البيئة المناسبة لعمل الأفراد في التنظيمات الرسمية".

من التعريفات السابقة نستنتج أن عملية التسيير تقتضي القيام بوظائف التخطيط ، التنظيم، التوجيه، الرقابة والتنسيق بين مختلف المارد المالية، البشرية، المادية، وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف وذلك مع الأخذ في الإعتبار جميع متغيرات البيئية المؤثرة في نشاط المؤسسة

كما أن التسيير هو وظيفة تساهم بشكل كبير في مساعدة المسيرين على اتخاذ القرار حيث تسعى إلى:

-تحليل الانحرافات التي تكون ناتجة بين النشاط الحقيقي و النشاط المعياري، مع إبراز الأسباب التي أدت إلى هذه الانحرافات.

-الوقوف على نقاط ضعف المؤسسة من أجل تصحيحها، و نقاط قوة المؤسسة من أجل تدعيمها.

-تحقيق الفعالية و التي تعني تحقيق الأهداف، و حتى تحقق الفعالية ينبغي تطور أنظمة المعلومات التي تمكن من جمع المعلومات في الوقت و الحجم المناسبين.

-تحقيق الكفاءة التي تعني الاستخدام العقلاني و الرشيد للموارد

-تحقيق الملاءمة أي التأكد من أن الأهداف المسطرة تتماشى مع الوسائل المتاحة.

7-2التسيير الحضري المستدام

التخطيط و التسيير الحضريين تربطهما علاقات معقدة الأمر الذي بدأ يظهر بجلاء مع الثورة التكنولوجية و المعلوماتية، التي و ضعت بين أيدي المخططين و المسيرين على حد سواء وسائل تقنية فائقة الدقة سمحت بتحديد المشاكل التي تعاني منها المدن بدقة متناهية وبالتالي تسهيل التدخل لحلها من بين هذه التقنيات نجد في مقدمتها نظم المعلومات الجغرافية و الاستشعار عن بعد هذه التقنيات سهلت كثيرا تعامل المختصين مع المشاكل الحضرية اليومية وساعدت في عملية التسيير والتحكم في نمو المدن من جهة و في توفير إطار حياة أفضل للسكان من خلال إمكانية التدخل السريع و الدقيق لحل أية مشكلة (تسيير النفايات الحضرية، التجهيزات الصحية، تحديد مستويات التلوث وطبيعتها).

ولاشك أن مفهوم تسيير المدينة قد يحمل تصورات و أفكار وسيناريوهات تختلف باختلاف المتدخل وحجم المدينة لكنه يبقى يرتكز حول محورين أساسيين:

- البحث عن كيفية التنسيق والتوفيق بين مختلف المتدخلين في المدينة من سياسيين، تقنيين إداريين، جماعات .... الخ.
- البحث عن كيفية التحكم في تسيير كل العناصر التي ترتكز عليها حياة سكان المدينة مثل تسيير الفضاءات العمومية، النفايات، التجهيزات الصحية ،المياه الصالحة للشرب ،المياه المستعملة.

إن مسير المدينة(أو المشارك في عملية التسيير يعمل في ظروف منها السلبية ومنها الإيجابية) تختلف باختلاف الزمان و المكان، وباختلاف بعض الظروف المحيطة بالعملية فهناك ظروف تتعلق بالمسير نفسه(قدراته على الاستفادة من الوسائل المتاحة له، و ثقافته و تكوينه الشخص) ، وأخرى تتعلق بالمدينة في حد ذاتها(حجمها، نمط المباني وهيكلته) ، تتفاعل هذه الظروف التي يمكن أن نسميها متغيرات مع بعضها البعض لتبرز لنا جملة من المشاكل التي تؤثر على نوعية و كيفية التسيير فمثلا عدم التركيز و التوجيه نحو التصور العمراني المعماري الذي يحمل البعد الثقافي و الاجتماعي في المشاريع العمرانية يساعد على إحداث حركة في تعمير المدينة بشكل يجعل الانقطاع أو عدم التفاعل واضحا بين الفضاءات العمرانية المنتجة و مستعمليها.

3-7 تسيير الخدمات الصحية وعلاقتها بالتخطيط الحضري:

يمكن تعريف الخدمة الصحية أو الرعاية الطبية على أنها:

أ- **التعريف الأول:** الرعاية الطبية تعني الخدمة أو الخدمات العلاجية أو الإستشفائية أو التشخيصية التي يقدمها أحد أعضاء الفريق الطبي إلى فرد واحد أو أكثر من أفراد المجتمع، مثل معالجة الطبيب لشخص مريض سواء كان ذلك في عيادته الخاصة أو في العيادات الخارجية للمستشفى الحكومي، غير أن الرعاية الطبية قد تقدم رعاية صحية وقائية، حيث أن الطبيب الذي يعالج شخصا ما يمكن أن يقدم له توضيحات ومعلومات حول مرض ما وطرق إنتشاره وطرق الوقاية منه لتجنب الوقوع فيه المستقبل، وبذلك يقوم الطبيب بدور الرعاية الصحية إلى جانب الرعاية الطبية.

ب- **التعريف الثاني:** ويمكن تعريف الخدمة الصحية على أنها" النشاط الذي يقدم للمنتفعين، والتي تهدف إلى إشباع حاجات ورغبات المستهلك النهائي حيث لا ترتبط ببيع سلعة أو خدمة أخرى".

ج- **التعريف الثالث:** الخدمة الصحية ماهي إلا مزيج متكامل من العناصر الملموسة وغير الملموسة والتي تحقق إشباعها ورضا معينا للمستفيد.

إن وجود الخدمات الصحية في مواضع ونقاط ثابتة ينج عنه بعض من الجور و الظلم وعدم الإنصاف للسكان في مواقع أخرى، وقد أثبتت الكثير من الدراسات بأن هناك علاقة ما بين بين المستوى الصحي للسكان و البعد عن مواقع الخدمات الصحية لذلك فإن المستوى الصحي يتحسن للسكان عن طريق :

أ-إعادة التوزيع الجغرافي لمواقع هذه الخدمات بحيث تكون أقرب الى ما يكون الى مواقع الكثافة السكانية

ب-إقامة وفتح مراكز خدمات صحية جديدة في مواقع جديدة مختارة تلبي حاجيات السكان دون الحاجة إلى التنقل لمسافات بعيدة.

كما تعتبر الخدمات الصحية من القطاعات الهامة وذلك لسببين:

الأول: ارتباط هذه الخدمة بشكل مباشر مع حاجات الإنسان حيث تعتبر الصحة من الأولويات التي يجب الاهتمام بها لرفع مستوى المعيشة لدى السكان في مجتمع ما.

الثاني: إن القطاع الصحي يعتبر مؤشرا مهما وواضحا لتحضر امة من الأمم أو مجتمع من المجتمعات في معظم دول العالم بمستوى ما تقدمة هذه الحكومات أو الدول لشعوبها من خدمات.

وتكمل علاقة تسيير الخدمات الصحية بالتخطيط في أن إدارة تخطـــيط المـــدن أو التخطـــيط الحضري في البلدية أو المجلس المحلي أو الإقليمي والخدمات الصحية وذلك من خـــلال تبـــادل المعلومات حيث يجب على إدارة التخطيط الحضري أن تزود إدارة الخدمات الصحية بمعلومـــات حول المجتمع المعني بالمشروع مثل معدلات نمو السكان المدينة والخصائص السكانية لهم بالإضافة الى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وكذلك استعلامات الأراضي، والخطة العامة للمدينة والتي قد تأثر على تخطيط الخدمات الصحية كما تساعد إدارة التخطيط الحضري الخدمات الصحية في إختيار وتخطيط و توزيع خدماتها كالمستشفيات والعيادات ومراكز الأمومة ودور الحضانة وكذلك تحديد معايير وإختيار المواقع من حيث التربة واستعمالات الأراضي والمواصلات والبرامج التنموية المستقبلية في المدينة، كما تساعد إدارة الخدمات الصحية المخطط الحضـــري بتزويـــده بالمعلومات المفيدة التي يحتاجها من أجل أن يستطيع المخطط وضع مخطط الخدمات الصحية ضمن المخطط العام للمدينة وكذلك مساعدة مجلس المدينة البلدي على رؤية واضحة لسكانه و المرافق والخدمات التي توجد في المدينة مما يساعد على التخطيط المستقبلي للمدينة و يمكن أن تعمل المرافق الصحية مثل المستشفيات والمراكز الطبية على تجديد وإحياء مناطق مختلفة من المدينة, حيـــث أن هذه المرافق تكون نواة للتنمية في هذا الحيز من خلال رفع كفاءة و مستوى المعيشة وذلك مـــن خلال إيصال شبكات البنية التحتية لهته المناطق بالإضافة الى فتح فرص عمل جديدة من خـــلال الأعمال المساندة لمراكز هذه الخدمة من مدارس طبية وعيادات ومختبرات التحاليل والصيدليات مما يفتح فرص عمل ي يساعد تنمية المنطقة.

7-4 علاقة الرعاية الصحية الأولية بالتخطيط الحضري:

تعرف الرعاية الصحية الأولية بانها إجراءات وقائية تقدمها مديرية الرعاية الصحية والمؤسســـات التابعة لها لجميع شرائح المجتمع، بهدف الإرتقاء بالمستوى الصحي بدءا بمرحلة الطفولـــة وإنتـــهاءا بالمراحل المتأخرة وإجمالا هي ترتكز على عدم الدخول بسلسلة الأمراض ومضاعفاتها وما يترتـــب عليها من مساندات تأهيلية وعلاجية، وقد حددت منظمة الصحة العالمية أهم العناصر الرئيســـية للرعاية الصحية والتي تتمثل بالأساس في:

- التربية الصحية.
- التطعيم.
- الماء وصحة المياه الشرب تحديدا.
- علاج الأمراض الشائعة وتوفير الأدوية المناسبة لها.

- مكافحة الأمراض المستوطنة.
- الإهتمام بصحة الأم والطفل بإعتبارها قضايا تهم بتنظيم النسل.

5-7 معوقات تسيير المدينة الصحية

تولّد الأنشطة الحضرية بصفة خاصة مشاكل صحية تتعلق بالعديد من العوامل المحدِّدة لهذه الأخيرة، التي نعنى بها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها، تلعب دورا أساسيا في صحة وتطوير الأمراض ، قد تظهر آثارها على المدى الطويل إلى حد ما ولذلك فإن صحة الفرد أو السكان هي نتيجة الآثار المشتركة لمحددات الصحة"على هذا النحو التالي :

أ- معوقات بيئية :

في المجال البيئي، تشهد المناطق الحضرية تدهورًا مزعجًا في العديد من النواحي، والتي تسبب أضرار على صحة سكان المدينة، فالمياه تأثير فوري على صحة الإنسان مثل كوليرا، التيفود، الدوسنتاريا بكافة أنواعها ، كما تسبب الكبدي الوبائي- الملاريا- أمراض الكبد- حالات تسمم – والإلتهابات الجلدية، ولا يتوقف ضرر تلوث المياه على الإنسان بل حتى الحيوان والحياة في الأنهار، هذا عن المياه أما عن الهواء فقد أدى التلوث حدوث انقلاب خطير في النظام الكوني حيث اختلطت الفصول فلا يعرف الصيف من الشتاء أو الخريف من الربيع، وهذا بسبب التزايد المستمر لغاز ثاني أكسيد الكربون حيث يعاني حوالي 900 مليون شخص يوميا منه، والسب في ذلك هو تحريك الكتل الهوائية المحيطة بالكرة الأرضية عن أماكن أخرى فيصيبها الجفاف، على وجه الخصوص الآثار الناجمة عن إغراق مياه الصرف الصحي غير المعالجة(وجود محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي غير كافية)في دوار أولاد مدفون ، والتي قد تكون قد تسببت في عدد من الأضرار البيئية، لا سيما على المياه الجوفية التي تغذي المدينة مشاكل بسبب التسريبات والمخاطر الصحية على السكان.

•عدم الرضا عن إمدادات مياه الشرب سواء من حيث الكم أو الجودة، وقد ساهم ذلك في ظهور نوع جديد من التجارة غير الخاضعة للمراقبة" بائعو المياه في الشوارع" ضعف تنظيم شبكة التوزيع بين الأحياء وقلة صيانة الشبكة.

شبكات الصرف الصحي في المنطقة هي في الحالة العامة، صغيرة الحجم وصيانتها سيئة .وينتج عن هذا الوضع عدم كفاية وظائف الشبكة :كسر المجمع، الأضرار التي تصيب المصارف وفتحات، المجاري، الانسداد، التنظيف الذاتي غير الكافي.

تبرز آثار هذا التدهور تأثير التلوث الذي تحمله المياه الراكدة، وتعقد مشاكل إدارة الشبكة وتؤثر على الصحة العامة: التلوث والمخاطر الصحية الخطيرة بسبب التسرب والركود وفائض من مياه الصرف الصحي، وكذا المصبات الصناعية السائلة التي أصبحث تلوث الشواطئ والوديان وكذا الوسط العمراني والمحيط العمراني عبر مختلف الولايات، الأمر الذي يهدد بشكل خطير صحة الإنسان إضافة إلى بيئته الطبيعية، وقد وضعت الحكومة الجزائرية اجراءات ردعية اللازمة من أجل مواجهة هذه التجاوزات في حق البيئة والموطن داخل المدن الحضرية:

- التأكد من مطابقة المنشآت الصناعية الناشطة على الإقليم للرخص الإستغلال، مع الزام المؤسسات مسك سجل خاص بالمصبات السائلة وابرام اتفاقيات مع مخابر التحاليل.
- تكثيف الزيارات التفيتيشية والمعيانات الميدانية من قبل الجهات المختصة للمؤسسات الصناعية المعنية من أجل التأكد من مدى مطابقتها للتنظيم الساري المفعول،
- قيام المصالح المؤهلة بالمراقبة الدورية و/أو الفجائية للخصائص الفزيائية، الكميائية والبيولوجية للمصبات السائلة لضمان مطابقتها للقيم القصوى المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 06-141، المؤرخ في10 أبريل 2006، الذي يضبط القيم القصوى للمصبات السائلة.

ب – معوقات الاجتماعية والاقتصادية

زيادة معدلات البطالة التي تعكس تدني مستويات المعيشة وانخفاض القوة الشرائية ونمو الفقر وقلة الوعي بالصحة في المجتمع، وصعوبة الوصول إلى السكن، ومستوى منخفض من الراحة في المنازل، وخاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض. الأجيال المختلفة تباين المستوى التعليمي في المدينة بين التي تؤثر بشكل مباشر على درجة الوعي بالمشاكل الصحية. عدم وجود مناطق لعب للأطفال في جميع أنحاء المدينة.

تدهور شبكة الطرق الهيكلية :تتميّز الطرق المهيكلة للمدينة بتدهورها خاصة في فصل الشتاء عندما تتحوّل إلى أحواض مياه تعيق التداول، وفي حالات أخرى نجد أن الطرق المؤدية للبيوت السكنية هي: غير المعبدة التي تتحول إلى طين في الشتاء) ، وتسبب الغبار في الصيف(عقبة في الرؤية ، سبب الاضطرابات للمواطنين).

الخاتمة:

مما تقدم نخلص أن المدن الصحية تلعب دورا هاما وبارزا في رفع مستوى الخدمات والظروف الصحية والبيئية ويتوقف ذلك على الإدارة الجيدة لهذه المدن من خلال وضع برامج وقائية لتعزيز

الصحة، الذي يعتمد على العمل الجماعي والبحث الدائم عن التجديد والإبتكار لجميع سكان المدينة مواطنا كانوا أم مسؤولا في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، ذلك أن اي مؤثرات صحية أو بيئية تؤثر في المدينة على الجميع، كما تساهم إستراتيجية إدارة المدن في القضاء على العنف عن طريق تهيئة أماكن آمنة للناس لكي يعيشوا ويعملوا ويلهو فيها، كما تساعد أيضا على ضمان وصول الجميع إلى عدالة بما فيهم المهمشون والمتشردون لأنها تشكل أماكن طبيعية مناسبة لممارسة النشاط الإجتماعي اللازم للبدء في توليد الزخم أو كسب المزيد منه ولا تمثل هذه سوى عددا قليلا من الأسباب الداعية إلى إعطاء الإستجابة الصحية للمدن.

ولقد شكلت المواثيق والإعلانات الدولية النواة الأولى في ظهور ما يسمى بالمدن الصحية مبنية على أساس تحسين الحالة الصحية التي يعيشوا فيها الناس وخلق بيئات وأماكن حضرية داخل المدن تتمتع بالنظافة وبيئة صحية حسنة وتقديم خدمات ذات نوعية وجودة

وهذه الأسس كلها تتحقق بتسطير برامج متميزة وفعالة لترجمة مبادئ وأهداف إستراتيجية الصحة للجميع.

وتبرز أهمية المدن الصحية في الجزائر من خلال التركيز على إنشاء سياسة وطنية لترقية الصحة العمومية والعمل على الوصول إلى الفئات المحرومة من التغطية الصحية، مع التأكيد على الصحة الحضارية والقضايا ذات الصلة، ونتيجة لذلك تتطلب المدن الصحية ألتزاما سياسيا صريحا وتغيير مؤسساتي وبناء شراكات بين القطاعات والأعمال الإبتكارية تتعامل مع جميع جوانب الظروف الصحية والمعيشية وإقامة شبكات شاملة بين المدن الصحية.